الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

الادارة العامة للموارد و التوازنات

التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة

الى موفى السداسي الثاني من سنة 2021

ملاحظـــــات

1) المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،

2) يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 15-2019 بتاريخ 13 فيفري 2019)،

3) تعد البيانات على أساس الاستخلاص بالنسبة للموارد والدفع بالنسبة للنفقات.

الفهـرس

المنهجيات و المفاهيم

مقدمة

الظرف الاقتصادي

موارد الدولة

I. موارد ميزانية الدولة 15

II. موارد الخزينة 22

تكاليف الدولة

I. تكاليف ميزانية الدولة 23

II. تكاليف الخزينة 26

عجز ميزانية الدولة

1. المصطلحات

قانون المالية: يقدر قانون المالية لكل سنة جملة موارد الدولة و تكاليفها. و يحدد التوازن المالي الناتج عنها و ينص على طبيعتها و توزيعها و يرخص فيها في إطار مخططات التنمية و الميزان الاقتصادي و في إطار الميزانية متوسط المدى. وفقا للأهداف و النتائج المنتظرة للبرنامج المنصوص عليها بقانون المالية و حسب التوازنات العامة.

موارد الدولة: تشمل موارد الميزانية وتدرج في شكل مداخيل وتمثل المداخيل الذاتية للدولة وموارد الخزينة و توظف في تمويل الميزانية،

تكاليف الدولة: تشمل تكاليف الميزانية و تدرج في شكل نفقات و تكاليف الخزينة.

عجز ميزانية الدولة: هو الفارق بين مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها،

مداخيل ميزانية الدولة: تشتمل على المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية والهبات،

المداخيل الجبائية: تتكون من خمس أصناف: الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، الأداءات على الّنقل، الأداءات على السلع و الخدمات، معاليم على التجارة الخارجية و المعاملات الدولية، معاليم و أداءات أخرى،

المداخيل غير الجبائية: تتكون من أربع أصناف: مداخيل الملكية، مبيعات سلع وخدمات، خطايا وعقوبات ومصادرات، مداخيل غير جبائية أخرى،

الهبات: تتكون من صنفين: الصنف العاشر: هبات ميزانية الدولة، الصنف الحادي العاشر: هبات موظفة،

الحسابات الخاصة: تشمل الحسابات الخاصة على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

تحدث الحسابات الخاصة لتوظيف مداخيل قصد تغطية نفقات معينة ذات صلة بمصدر هذه المداخيل وذلك للمساهمة في تمويل البرامج المنصوص عليها بقانون المالية. ولا يمكن اسناد اعتمادات من ميزانية الدولة لفائدة هذه الحسابات،

نفقات ميزانية الدولة: تشتمل على سبعة أقسام: نفقات التأجير، نفقات التسيير، نفقات التدخلات، نفقات الاستثمار، نفقات العمليات المالية، نفقات التمويل، النفقات الطارئة وغير الموزعة،

موارد الخزينة وتكاليفها: تشمل الموارد والتكاليف الناتجة عن: إدارة الدين العمومي، إدارة الصكوك، مسك حسابات الايداعات، تداول النقود والقيم الشبيهة بها، إدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها، قروض الخزينة وتسبيقاتها.

2. المرجع القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 اكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلّق بتنظيم وزارة المالية، **" تكلف الإدارة العامة للموارد و التوازنات** بإعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية **"**.

3. مصادر البيانات

- منظومة **"رفيق"** المداخيل الجبائية وغير الجبائية لميزانية الدولة،
- منظومة **"سندة"** للمداخيل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة **"أدب"** لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة **"سياد"** لعمليات الدين الخارجي (الإقتراضات والتسديدات).

مقدمـــة

واصلت جائحة كوفيد-19 الإلقاء بظلالها خلال سنة 2021 حيث تعمّقت الأزمة الصحية وتواصلت تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على المؤسسات والأفراد بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وبلوغ معدل سعر النفط 70.7 دولارا للبرميل. وهو ما أدى إلى ضغوطات إضافية على التوازنات المالية.

وفي هذا الإطار تم تكريس كافة الجهود الوطنية للسيطرة على الجائحة والحد من تداعياتها على الاقتصاد بصفة عامة والمالية العمومية بصفة خاصة.

حيث كللت حملات التطعيم بالنجاح إذ تم تلقيح نسبة هامة من المواطنين مما مكن من التحكم في تفشي الفيروس والتقليص تدريجيا من التدابيرالوقائية الصارمة. وبذلك إستعاد النشاط الاقتصادي تطوره تدريجيا خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات وإستخراج النفط والغاز مما مكن من تسجيل نموا بـ3.1% لكامل سنة 2021 مقابل تراجع بـ8.7 % خلال سنة 2020، كما تم التحكم نسبيا في عجز الميزانية حيث أفضى تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2021 إلى تسجيل عجز بـ 7.5% مقابل 8.3% مرسمة بقانون المالية التعديلي و 9.4% مسجلة سنة 2020.

➢ على المستوى العالمي

تميز الوضع الاقتصادي العالمي خلال 2021 بتواصل تداعيات الازمة الصحية كوفيد-19 نتيجة ظهور سلالات جديدة متحورة و ذلك رغم التقدم الحاصل في عملية التلقيح خاصة بالبلدان المتقدمة. وهو ما أثر على الانتعاشة الاقتصادية التي اتسمت بالتفاوت بين البلدان وكذلك على مستوى القطاعات وذلك نتيجة اختلاف الإجراءات والسياسات المتخذة لاحتواء التداعيات السلبية التي خلفتها الجائحة الصحية.

وعليه وبناء على تقرير آفاق صندوق النقد الدولي الصادر في أفريل 2022 شهد النمو العالمي تطورا بـ 6.1 %سنة 2021 مقابل تراجع بـ3.1 % سنة 2020 ناتج أساسا عن نمو اقتصاد المملكة المتحدة (7.4%) ونمو اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية (6.8 %) واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (5.7 %) و منطقة الأورو (5.3 %).

الناتج المحلي الإجمالي حسب البلدان (التغير السنوي %)

	2019	2020	2021
الناتج العالمي	2.8	3.1-	6.1
الاقتصادات المتقدمة	1.6	4.5-	5.2
- ***الولايات المتحدة الأمريكية***	2.2	3.4-	5.7
- ***منطقة الأورو***	1.3	6.3-	5.3
- ***اليابان***	0.3	4.6-	1.6
- ***المملكة المتحدة***	1.4	9.8-	7.4
- ***كندا***	1.9	5.3-	4.6
اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية	3.6	2.3-	6.8

المصدر: تقرير آفاق صندوق النقد الدولي أفريل 2022

سجلت معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا في كثير من دول العالم مقارنة بالمعدلات السائدة قبل جائحة كورونا، حيث بلغت 3.1 % في البلدان المتقدمة و 5.9 % في البلدان الصاعدة و النامية.

وبخصوص أسعار المواد الأولية، فقد شهدت أسعار المحروقات ارتفاعا هاما نتيجة عودة الإنتاج وارتفاع الطلب على المواد الأساسية حيث بلغ معدل سعر برميل "البرنت" 70.7 دولار للبرميل سنة 2021 مقابل 41.7 دولار للبرميل في 2020.

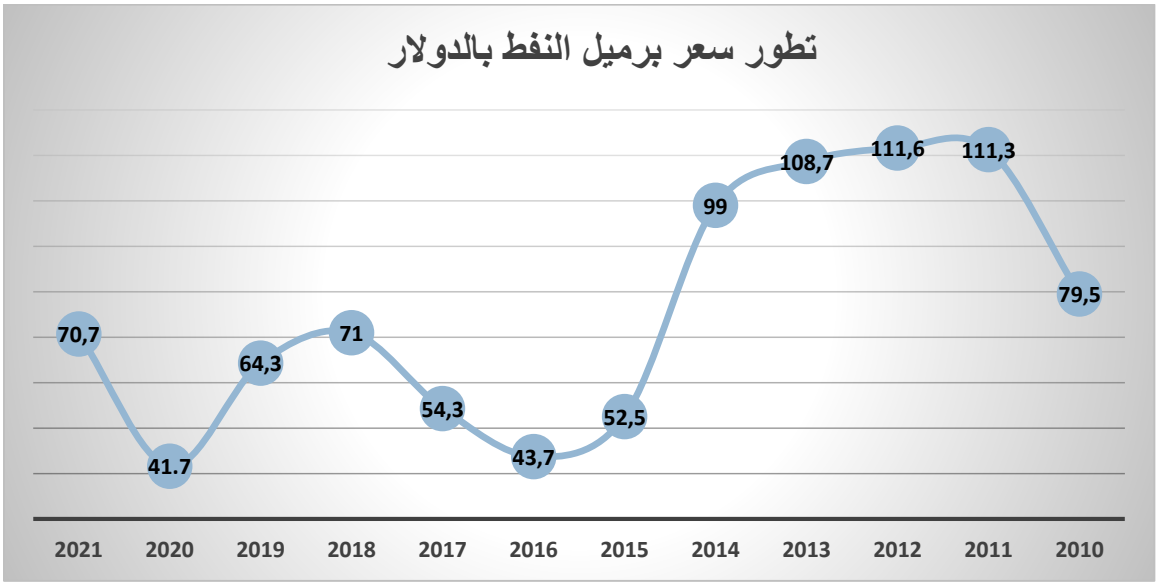

➢ على المستوى الوطني

واصلت جائحة كورونا تأثيرها على الاقتصاد التونسي خلال سنة 2021 مما ساهم في تأجيل استعادة النمو لنسقه العادي قبل الجائحة.

✓ النمو الاقتصادي

تتابع تأثير الأزمة الصحية على أداء العديد من القطاعات المنتجة خاصة قطاع الخدمات حيث تأخر تعافي القطاع السياحي إلى جانب تراجع أداء القطاع الفلاحي بسبب النقص الحاد لصابة الزيتون مقارنة مع السنة الفارطة وتأثير الظروف المناخية الصعبة على الإنتاج الفلاحي. و في المقابل تم تسجيل تحسنا على مستوى انتاج النفط والغاز الطبيعي بالعلاقة مع دخول حقلي

" نوارة" " و "حقل المنزل" طور الاستغلال إضافة إلى استرجاع الفسفاط نسق الإنتاج. كما استعادت القطاعات المعملية الموجهة للتصدير نشاطها تزامنا مع تطور الطلب الخارجي خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأهم لتونس.

وهو ما أفضى إلى تحسن النمو الاقتصادي خلال سنة 2021 حيث بلغت نسبة النمو 3.1 % مقابل تراجع بـ8.7 % في 2020 و 2.6% مقدرة في القانون المالية التعديلي و 4 % مقدرة أوليا.

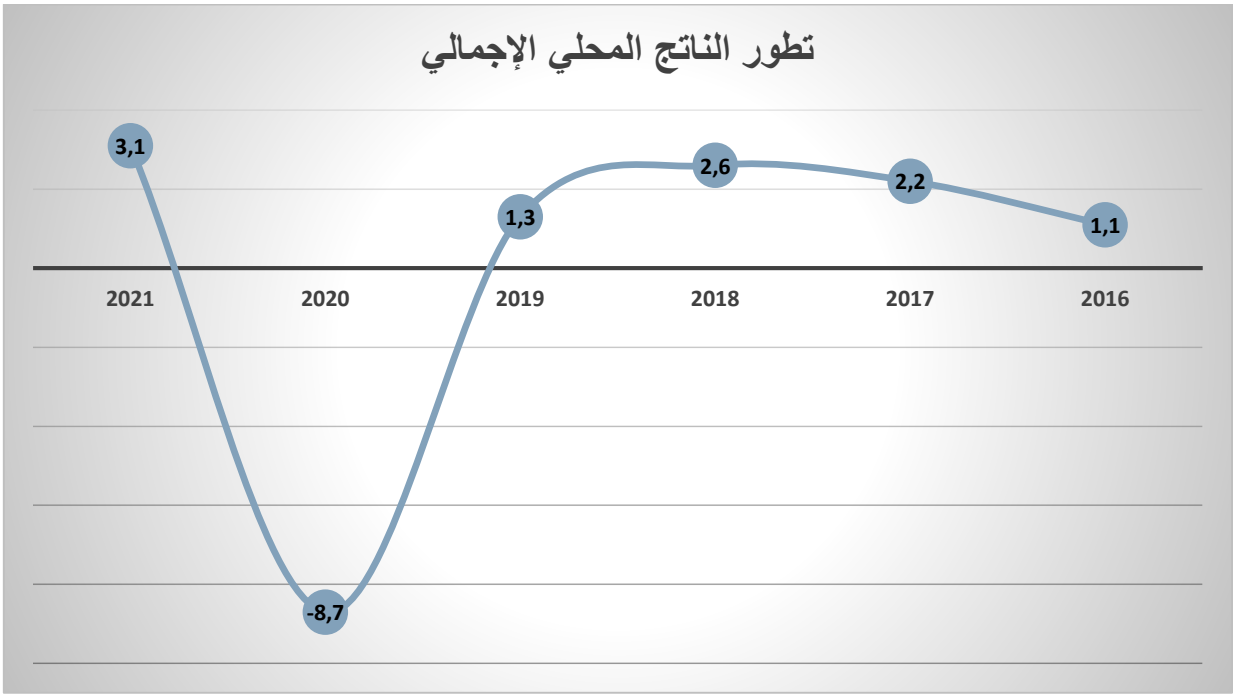

✓ أسعار الاستهلاك

حافظت الأسعار عند الاستهلاك على المستوى الوطني تقريبا على نفس المستوى المسجل سنة 2020 حيث سجلت نسبة التضخم 5.7% خلال سنة 2021 مقابل 5.6% خلال سنة 2020، كما يبينه الرسم البياني التالي:

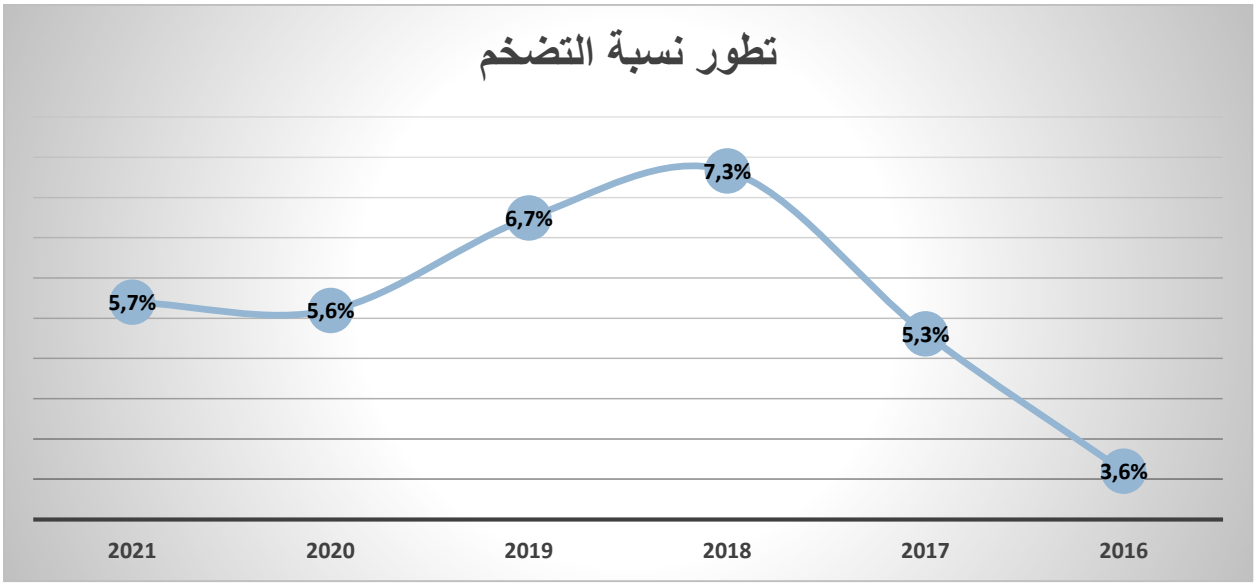

✓ المبادلات التجارية

شهدت الواردات بالأسعار الجارية تطورا بـ 22.2% مقابل تراجع بـ 18.7% في موفى سنة 2020، و يعزى هذا الإرتفاع المسجل إلى تطور الواردات في جلّ القطاعات منها: التجهيز (+16%) و المواد الأولية و نصف المصنعة (+29.7%) و المواد الإستهلاكية (+17%) و مواد الطاقة (29.3%).

كما شهدت الصادرات بالأسعار الجارية تحسنا بـ 20.5% في موفى سنة 2021 مقابل تراجعا بـ 11.7% خلال سنة 2020 ، مرده تطور الصادرات في العديد من القطاعات منها ارتفاع صادرات قطاع الطاقة بـ 39% و قطاع الفسفاط و مشتقاته بـ 83.2 % و قطاع النسيج والملابس و الجلد بـ 14.4% و قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية بـ 21.9%.

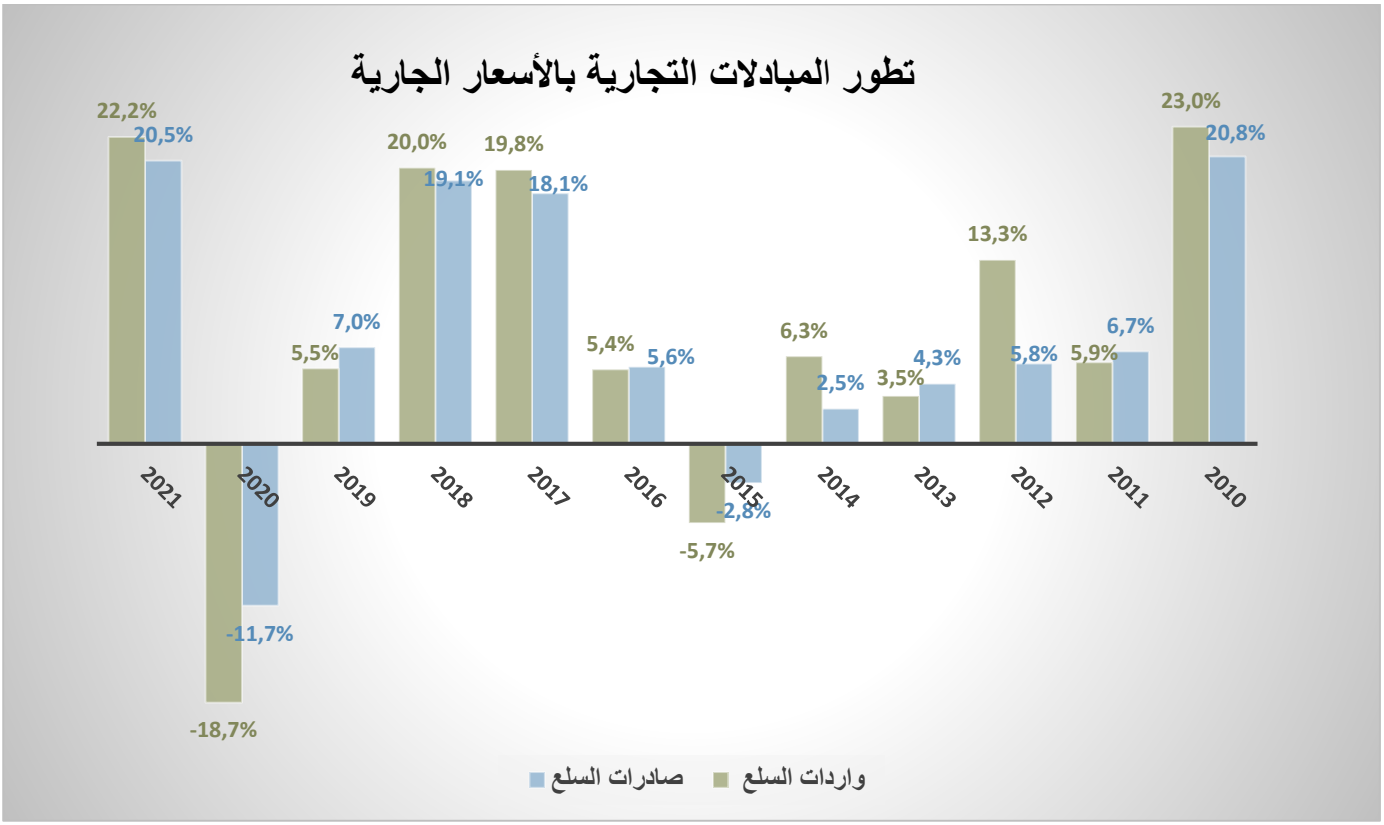

أسعار صرف أهم العملات الأجنبية

إتسمت سنة 2021 على مستوى أسعار صرف أهم العملات الأجنبية بتحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليان الياباني وتراجعه مقابل الأورو .حيث تم تسجيل معدل 3.296 دينار مقابل الاورو في 2021 و3.207 دينار في 2020.

	2017	2018	2019	2020	2021
الدولار	2,420	2,647	2,933	2,811	2,796
الأورو	2,724	3,127	3,285	3,207	3,296
اليان الياباني	21,322	23,781	26,830	26,301	25,299

المصدر: البنك المركزي التونسي

وفي ظل إستمرار جائحة كورونا و تداعياتها على جميع القطاعات لاسيما قطاع الصحة وعلى كافة الفئات وخاصة الفئات الضعيفة منها ، تم اتخاذ عدة إجراءات نذكر منها:

- الترفيع في نفقات صندوق دعم الصحة العمومية بقيمة 55 م د للوصول لمبلغ 100 م د مقابل 45 م د متوقعة في قانون المالية 2021.
- إعانات إستثنائية للعائلات محدودة الدخل 300 د لفائدة 900.000 عائلة بقيمة 270 م د ممولة عن طريق قرض من البنك الدولي.
- منح إعتمادات للمشاريع الصغيرة التي تأثرت سلبيا بالجائحة عن طريق البنك التونسي للتضامن.
- خلاص متلخدات المزودين (تجهيزات و معدات بناء) (70 م د)
- نفقات لمجابهة كوفيد-19 في حدود 643 م د موزعة كما يلي :
  - شراء أدوات الحماية الفردية (البنك الدولي: 59 م د)
  - تمويل اقتناء اللقاحات (البنك الدولي: 160 م د)
  - برنامج خاص بالوقاية (FADES : 70 م د)
  - خط تمويل لدعم المؤسسات الصحية للإنفاق الإضافي على مرضى كوفيد-19 (193 م د)
  - إقتناء إختبارات التقصي للفيروس و الأدوية و التجهيرات الطبية (81 م د)
  - إقتناء الأكسيجين الطبي (31 م د)
  - نفقات أخرى (إدارة النفايات الطبية وأجور العاملين المتعاقيدين في القطاع الصحي) (49 م د).

وعلى ضوء هذا، أفضى تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر لسنة 2021 الى:

- ✓ ارتفاع مداخيل الميزانية بـ 10% (33547 م د مقابل 30494 م د الى موفى ديسمبر 2020)،
- ✓ تطور نفقات الميزانية بـ5.7% (43242 م د مقابل 40894 م د الى موفى ديسمبر 2020)،
- ✓ بلوغ عجز الميزانية 9789 م د أو 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بـ 11229 م د أو 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي الى موفى ديسمبر 2020،
- ✓ ارتفاع حجم الدين العمومي الى 79.2% من الناتج مقابل 77.8% الى موفى ديسمبر 2020.

ويحوصل الجدول التالي التوازنات العامة لميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2021:

جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة و تكاليفها

		2019	2020	2021 ق م ت	2021 نتائج	2021 نسبة الإنجاز
	جملة موارد الدولة	**42 275**	**48 838**	**55 520**	**54 854**	**98,8%**
1.	**موارد الميزانية**	32 185	30 494	34 449	33 547	97,4%
2.	**موارد الخزينة**	10 090	18 343	21 071	21 307	101,1%
	جملة تكاليف الدولة	**42 275**	**48 837**	**55 520**	**54 855**	**98,8%**
1.	**تكاليف الميزانية**	35 778	40 894	44 241	43 242	97,7%
2.	**تكاليف الخزينة دون تمويل العجز**	6 497	7 943	11 279	11 613	103,0%

2- عمليات الميزانية

		2019	2020	2021 ق م ت	2021 نتائج	2021 نسبة الإنجاز
	جملة مداخيل الميزانية	**32 185**	**30 494**	**34 449**	**33 547**	**97,4%**
.1	المداخيل الجبائية	28 901	27 147	30 816	30 405	98,7%
.2	المداخيل غير الجبائية	3 034	2 568	3 103	3 098	99,8%
.3	الهبات	249,9	779,2	530	44	8,4%
	جملة نفقات الميزانية	**35 778**	**40 894**	**44 241**	**43 242**	**97,7%**
.1	نفقات التأجير	16 765	19 203	20 345	20 182	99,2%
.2	نفقات التسيير	1 606	2 357	2 186	1 967	90,0%
.3	نفقات التدخلات	9 970	11 223	12 896	12 583	97,6%
.4	نفقات الاستثمار	4 125	4 186	4 218	4 513	107,0%
.5	نفقات العمليات المالية	107	189	302	303	100,3%
.6	نفقات التمويل	3 205	3 736	3 782	3 695	97,7%
.7	النفقات الطارئة و غير الموزعة	0		511		
.1	**النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة**	**-3 593**	**-10 400**	**-9 792**	**-9 695**	**99,0%**
	النسبة من الناتج	**-2,9%**	**-8,7%**	**-7,8%**	**-7,4%**	
.2	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة**	**-938**	**-7 493**	**-6 635**	**-6 094**	**91,9%**
	النسبة من الناتج	**-0,8%**	**-6,3%**	**-5,3%**	**-4,7%**	
.3	**النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة**	**-4 143**	**-11 229**	**-10 417**	**-9 789**	**94,0%**
	النسبة من الناتج	**-3,4%**	**-9,4%**	**-8,3%**	**-7,5%**	

3- عمليات الخزينة

		2019	2020	ق م ت	2021 نتائج	نسبة الإنجاز
	مـــوارد الـــخـزيـنـة	**10 090**	**18 343**	**21 071**	**21 307**	**101,1%**
.1	**موارد الاقتراض**	**9 693**	**15 897**	**20 270**	**14 128**	**69,7%**
	موارد الاقتراض الخارجي	7 053	4 771	12 150	7 360	60,6%
	موارد الاقتراض الداخلي	2 640	11 126	8 120	6 768	83,4%
.2	**موارد الخزينة الأخرى**	**397**	**2 447**	**801**	**7 179**	896,2%
	استخلاص أصل قروض	**182**	**159**	**150**	**218**	145,1%
	موارد خزينة مختلفة	**215**	**2 288**	**651**	**6 961**	
	تكاليف الخـزيـنـة	**10 090**	**18 343**	**21 071**	**21 307**	**101,1%**
.1	**تسديد أصل الدين**	**6 397**	**7 398**	**11 129**	**11 097**	**99,7%**
	أصل الدين الداخلي	1 163	3 108	4 953	4 952	100,0%
	أصل الدين الخارجي	5 234	4 290	6 176	6 144	99,5%
.2	**تمويل العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**3 593**	**10 400**	**9 792**	**9 695**	**99,0%**
.3	**قروض و تسبقات الخزينة**	**100**	**545**	**150**	**516**	**344,0%**

I. مداخيل ميزانيـــة الدولـة

بلغت مداخيل ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر 2021 حوالي 33547 م د مقابل 30494 م د الى موفى ديسمبر 2020 مسجلة بذلك تطورا صافيا بـ10% أو 3053 م د مرده إرتفاع المداخيل الجبائية بـ 3258 م د و المداخيل غير الجبائية بـ 530 م د مقابل تراجع الهبات الخارجية بـ 735 م د.

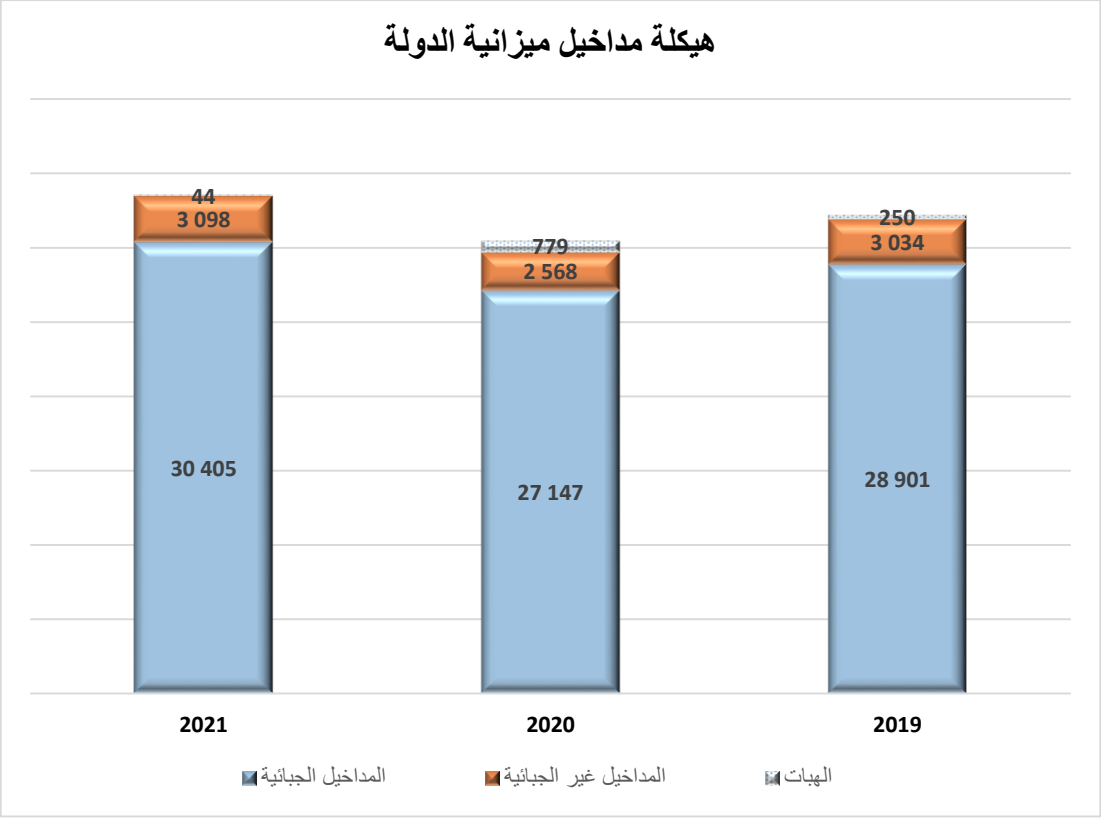

بلغ مناب المداخيل الجبائية من جملة مداخيل الميزانية 90.6% الى موفى سنة 2021 مقابل 89 % في نفس الفترة من السنة الفارطة و 89.5% مقدرة في قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

ومثلت المداخيل غير الجبائية 9.2% الى موفى سنة 2021 من جملة مداخيل الميزانية و 0.1 % بعنوان هبات خارجية.

1. المداخيــل الجبائيــة

بلغت المداخيل الجبائية لميزانية الدولة الى موفى ديسمبر 2021 ما يعادل 30405 م د مقابل 27147 م د موفى ديسمبر سنة 2020 مسجلة بذلك زيادة بـ 3258 م د أو 12% ويعزى هذا التطور أساسا إلى :

- ارتفاع الضريبة على الدخل بـ 539 م د أو 6.0% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 مقابل 6.3% مقدرة في قانون المالية التعديلي.
- تطور الضريبة على الشركات بـ 73 م د أو 2.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 مقابل 18.6 % مقدرة في قانون المالية التعديلي .
- زيادة الموارد المرتبطة بالأداءات غير المباشرة بـ 2645 م د أو 17.5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 مقابل 16.7% مقدرة في قانون المالية التعديلي.

ويعزى هذا التطور إلى العديد من العوامل كالتحسن في نسق النشاط الاقتصادي (3.1%) و ارتفاع الواردات من جهة و مردود التدابير الجبائية المتخذة في قانون المالية 2021 من جهة أخرى .

وقد أفضت هذه النتائج الى تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 23.2 %من الناتج مقابل 22.7 % إلى موفى سنة 2020 كما يبينه الرسم البياني التالي:

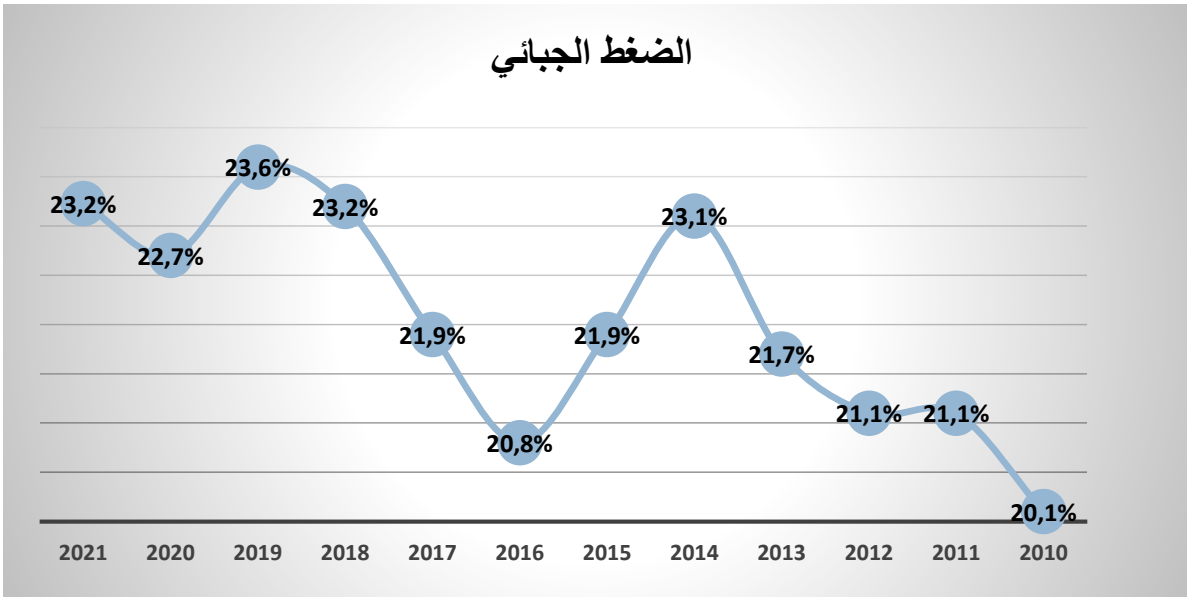

وحسب نظام الاستخلاص:

- سجلت المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي تطورا بـ 2267 م د أو 11.1 % إلى موفى ديسمبر 2021 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى السداسي الثاني من 2020 مقابل 13.2 % مقدرة في قانون المالية التعديلي أو نسبة إنجاز بـ 98.2 %.
- كما تطورت المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد بـ 991 م د أو 14.7% إلى موفى ديسمبر 2021 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى السداسي الثاني من 2020 مقابل 14.5% مقدرة في قانون المالية التعديلي أو نسبة إنجاز بـ 100.2%.

المداخيل الجبائية

	2019	2020	2021		
			ق م ت	نتائج	نسبة الإنجاز
المداخيل الجبائية	**28901**	**27147**	**30816**	**30405**	**98,7%**
نظام داخلي	***21480***	***20389***	***23080***	***22656***	***98,2%***
نظام ديواني	***7421***	***6758***	***7736***	***7748***	***100,2%***
الأداءات المباشرة	**12648**	**12068**	**13214**	**12681**	**96,0%**
الأداء على الدخل	**8813**	**8945**	**9510**	**9485**	**99,7%**
* المرتبات و الأجور	5488	5813	6510	6419	98,6%
*موارد أخرى	3325	3133	3000	3066	102,2%
الضريبة على الشركات	**3835**	**3123**	**3704**	**3196**	**86,3%**
*الضريبة على الشركات البترولية	1121	510	1011	800	79,1%
*الضريبة على الشركات غير البترولية	2714	2613	2693	2396	89,0%
الأداءات غير المباشرة	**16253**	**15079**	**17602**	**17724**	**100,7%**
المعاليم الديوانية	1284	1228	1343	1420	105,7%
الأداء على القيمة المضافة	7797	7201	8700	8765	100,7%
معلوم الإستهلاك	2872	2889	3466	3203	92,4%
أداءات ومعاليم مختلفة	4299	3761	4093	4336	105,9%

❖ **الأداءات المباشرة:** بلغت 12681 م د في موفى ديسمبر 2021 مسجلة بذلك إرتفاعا صافيا بـ 612 م د أو 5.1 %.

هيكلة الأداءات المباشرة

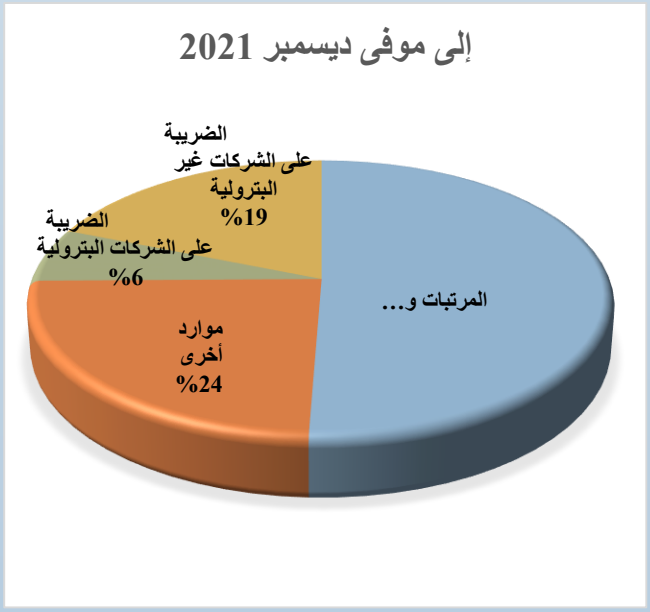

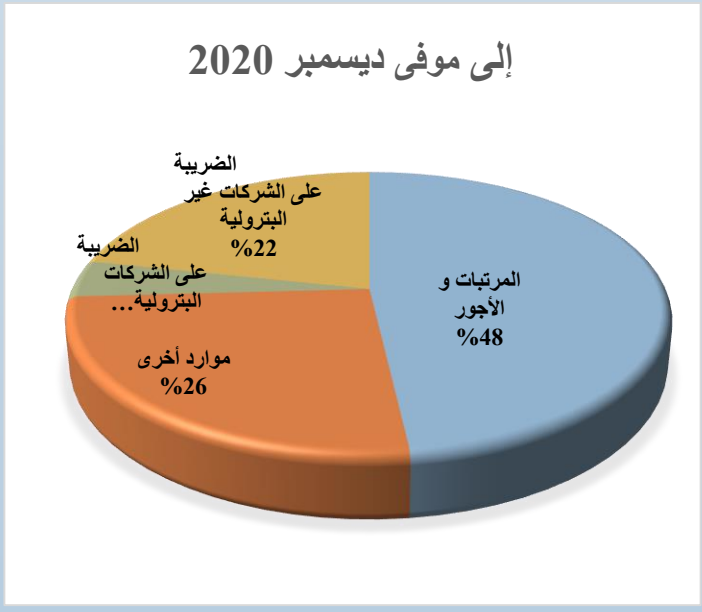

تميزت الأداءات المباشرة إلى موفى السداسي الثاني من 2021 بما يلي :

- تطور الضريبة على الدخل بـ 539 م د أو 6.0% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 و مقابل 6.3% مقدرة في قانون المالية التعديلي، ويفسر هذا التطور المحدود بإنعكاس مردود بعض الإجراءات المتخذة في قانون المالية الأصلي لسنة 2021 و المتعلقة بالتخفيض في نسبة الخصم من المورد (الفصل 14 و17)، إضافة إلى منح تخفيض قدره 200 دينار شهريا في ضريبة الدخل للأشخاص الذين سيحصلون على سكن في عامي2021 و2022 (الفصل19) ،ارتفاع في المرتبات و الأجور (+10.4%) .
- ارتفاع الضريبة على الشركات بـ 73 م د أو 2.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 متأت بالخصوص من الضريبة على الشركات البترولية (+290 م د) بالعلاقة مع ارتفاع أسعار النفط العالمية (معدل 70.7 $ للبرميل خلال سنة 2021 مقابل 41.6 $ للبرميل خلال سنة 2020) مقابل تراجع بـ 211 م د بالمقارنة مع قانون المالية التعديلي وهذا يعود أساسا إلى تراجع الإنتاج في حدود 9 % .

- تراجع الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 217 م د أو 8.3 % مقارنة بالنتائج المسجلة إلى موفى ديسمبر 2020 و بـ 297 م د أو 11% مقارنة بقانون المالية التعديلي،ويفسر هذا التطور المحدود أساسا بالإجراءات المتخذة سنة 2020 لمساندة المؤسسات المتضررة من جائحة كوفيد-19 (المرسوم 6 و المرسوم 30) وإجراءات قانون المالية لسنة 2021 و خاصة تلك المتعلقة بالتخفيض في بعض نسب الخصم من المورد .

❖ **الأداءات غير المباشرة:** بلغت 17724 م د في موفى ديسمبر 2021 مسجلة بذلك إرتفاعا بـ 2645 م د أو 17.5 % مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة. يعود هذا التطور أساسا لإرتفاع مردود القيمة المضافة بالنظامين الداخلي و الديواني بـ 1564 م د أو 21.7% مقابل النتائج المسجلة في 2020 و مردود المعاليم الديوانية (+15.6%) و معلوم الاستهلاك (+10.9%).

هيكلة الأداءات غير المباشرة

إلى موفى ديسمبر 2020

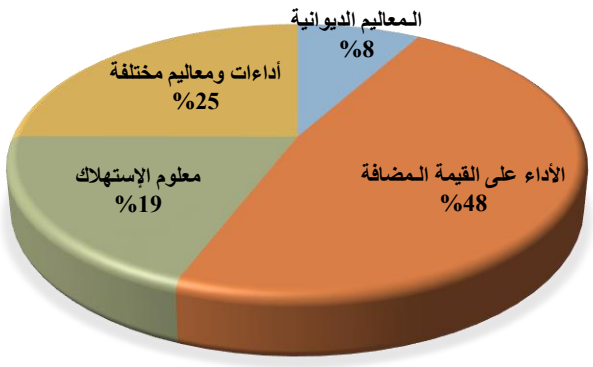

إلى موفى ديسمبر 2021

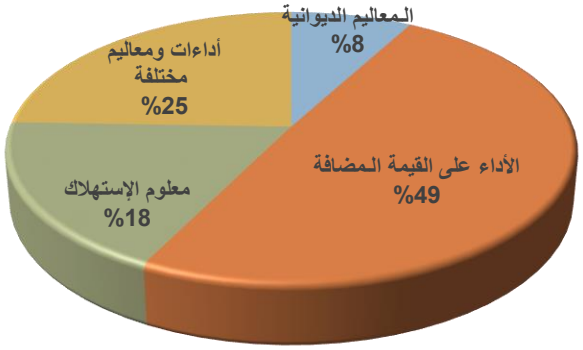

تميزت الأداءات غير المباشرة الى موفى السداسي الثاني من سنة 2021 أساسا بـ:

- نمو مردود المعاليم الديوانية بـ 15.6% أو 192 م د مقابل تراجع بـ 4.4 % في نفس الفترة من السنة الفارطة و تطور بـ 9.3% مقدر بقانون المالية التعديلي وذلك بالعلاقة مع تطور الواردات بالأسعار الجارية بـ22.2 % في خلال 2021 .

- ارتفاع الأداء على القيمة المضافة بـ 21.7% أو1564 م د، مقابل تراجع بـ 7.7% في نفس الفترة من سنة 2020، بالعلاقة أساسا بإستعادة النشاط الإقتصادي حيث ارتفعت نسبة النمو إلى 3.1%.
- تطور مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 10.9% مقابل نمو بـ 0.6% في نفس الفترة من سنة 2020 و20% مقدر بقانون المالية التعديلي وذلك أساسا نتيجة مردود إجراءات قانون المالية لسنة 2021 و القاضية بالترفيع في معلوم الإستهلاك على الجعة و المشروبات الكحولية و إحداث معلوم على السكر. و تتأتى الزيادة في مردود المعلوم على الإستهلاك (314 م د) أساسا من المواد التالية:
  - المشروبات الكحولية :+100 م د
  - السيارات : +96 م د بالعلاقة مع ارتفاع عدد السيارات السياحية الموردة 61299 سيارة موردة في موفى ديسمبر 2021 بقيمة 2236 م د مقابل 44602 سيارة موردة بقيمة 1497 م د في نفس الفترة من 2020.
  - المحروقات:+51 م د
  - التبغ :+29 م د

و بذلك سجلت المداخيل بعنوان الأداءات غير المباشرة زيادة بـ 122 م د مقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021 أو نسبة انجاز بـ100.7 %.

2. المداخيل غير الجبائية

بلغت المداخيل غير الجبائية (دون اعتبار استخلاص أصل القروض و الهبات الخارجية) إلى موفى ديسمبر 2021 ما قدره 3098 م د مقابل 2568 م د الى موفى ديسمبر 2020 أي بتطور صافي قدره 530 م د أو 20.6% .

المداخيل غير الجبائية

	2019	2020	2021		
		ق م ت	نتائج	نسبة الإنجاز
مداخيل النفط	532	280	598	593	99,2%
مداخيل عبور أنبوب الغاز	323	332	550	582	105,8%
مرابيح وفوائض الشركات و المؤسسات العمومية	1068	933	865	807	93,3%
استخلاص فائدة القروض	60	49	60	77	128,0%
دفوعات صناديق الضمان	78	87	88	87	99,7%
مداخيل المصادرة	300	50	95	50	52,6%
مداخيل أخرى	673	837	848	902	106,4%
الجملة	**3034**	**2568**	**3103**	**3098**	**99,8%**

و تتميز المداخيل غيرالجبائية الى موفى ديسمبر من سنة 2021 أساسا بـ:

- ✓ تحسن مداخيل النفط بـ 313 م د أو112% مقارنة مع نفس الفترة من 2020 مرده تطور الأسعار العالمية للنفط بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الوطني للنفط (+ 25%) والغاز(+19%) بالعلاقة أساسا مع مردود حقل نوارة ودخول حقل المنزل طور الانتاج سنة 2021.

- ✓ تطور مداخيل أتاوة عبور الغاز الجزائري للبلاد التونسية بـ 250 م دأو 75%مرده بالاساس إرتفاع الأسعار العالمية للنفط من ناحية، وارتفاع كميات الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي الى 21.7 مليار متر مكعب مقابل 12.2مليار متر مكعب في موفى 2020 من ناحية أخرى.

- ✓ تراجع مرابيح وفوائض الشركات و المؤسسات العمومية بـ 126 م د بالعلاقة مع تراجع مرابيح البنك المركزي بـ 136م د وبالرغم من تحسن مردود المؤسسات العمومية الغير بترولية بـ 150 م د (181 م د في موفى ديسمبر 2021 مقابل 31 م د في موفى ديسمبر 2020) بما في ذلك البنوك (+22.7 م د).

3. الهبات

تمت تعبئة الهبات الخارجية في حدود 44 م د الى موفى ديسمبر 2021 مقابل 779 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي نقص بـ 734.7 م د أو 94.3% بالعلاقة مع الظرفية التي ميزت 2020 و المتمثلة في جائحة **كوفيد-19**.

و قد سجلت الهبات الخارجية نسبة انجاز في حدود 8.4% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

II. موارد الخزينة

بلغت موارد الخزينة لتمويل الميزانية إلى موفى ديسمبر 2021 حوالي21307 م د مقابل 18343 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة صافية بـ16.2 %أو 2964 م د متأتية أساسا زيادة في موارد الخزينة الأخرى (4732 م د) مقابل تراجع بعنوان موارد الاقتراض 1769 م د.

موارد الخزينة

	2019	2020	2021		
			ق م ت	نتائج	نسبة الإنجاز
الاقتراض الداخلي	**2 640**	**11 126**	**8 120**	**6 768**	**83,4%**
الاقتراض الخارجي	**7 053**	**4 771**	**12 150**	**7 360**	**60,6%**
دعم الميزانية	4 066	3 802	11 050	5 670	51,3%
القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة	669	849	950	1548,3	163,0%
القروض المحالة للمؤسسات العمومية	100	120	150	141,7	94,5%
السوق المالية العالمية	2 218				
جملة موارد الاقتراض	**9 693**	**15 897**	**20 270**	**14 128**	**69,7%**
موارد خزينة أخرى	**397**	**2 447**	**801**	**7 179**	**893,8%**
استخلاص أصل قروض	182	159	150	218	145,1%
موارد خزينة مختلفة	215	2 288	651	6 961	
جملة موارد الاقتراض والخزينة	**10 090**	**18 343**	**21 071**	**21 307**	**101,0%**

تكاليف الدولــة

I. تكاليف الميزانيــة

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفى ديسمبر 2021 إلى تسجيل 43242 م د مقابل 40894 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة بـ 2348 م د أو 5.7%.

و بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021 شهدت نفقات ميزانية الدولة إقتصادا بـ 999 م د أو 2.3%.

نفقات ميزانية الدولة

	2019	2020	2021		
			ق م ت	نتائج	نسبة الإنجاز
نفقات التأجير	**16 765**	**19 203**	**20 345**	**20 182**	**99,2%**
نفقات التسيير	**1 606**	**2 357**	**2 186**	**1 967**	**89,9%**
نفقات التدخلات	**9 970**	**11 223**	**12 896**	**12 583**	**97,6%**
الدعم	**4 788**	**4 486**	**6 027**	**6 031**	**100,1%**
المواد الأساسية	1 800	2 416	2 200	2 200	100,0%
المحروقات	2 538	1 470	3 327	3 327	100,0%
النقل	450	600	500	504	100,8%
تدخلات ذات صبغة تنموية	**1 934**	**2 746**	**3 748**	**3 900**	**104,1%**
تدخلات دون الدعم	**3 248**	**3 991**	**3 121**	**2 652**	**85,0%**
نفقات الاستثمار	**4 125**	**4 186**	**4 218**	**4 513**	**107,0%**
نفقات العمليات المالية	**107**	**189**	**302**	**303**	**100,3%**
نفقات التمويل	**3 205**	**3 736**	**3 782**	**3 695**	**97,7%**
النفقات الطارئة و غير الموزعة			**511**		
جملة النفقات	**35 778**	**40 894**	**44 241**	**43 242**	**97,7%**

هيكلة نفقات ميزانية الدولة

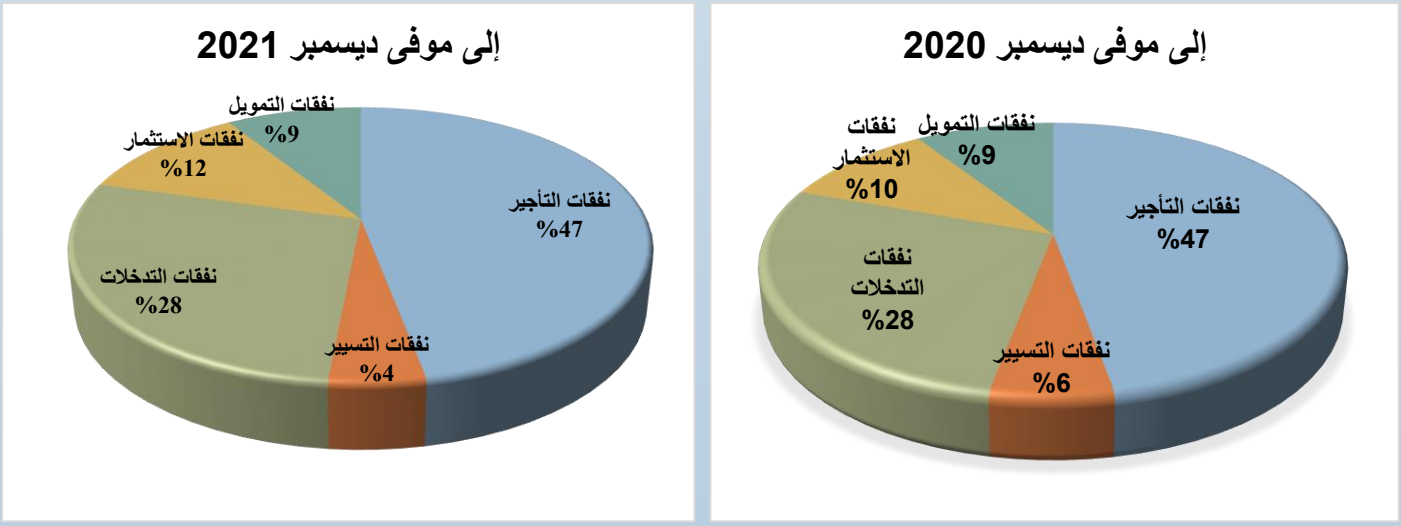

1) نفقات التأجير: سجلت زيادة بـ 5.1% أو979 م د بالمقارنة مع نتائج موفى ديسمبر 2020 و توفيربـ 0.8% مقارنة مع قانون المالية التعديلي 2021 و شبه إستقرار مع التوقعات الأولية (0.3%).

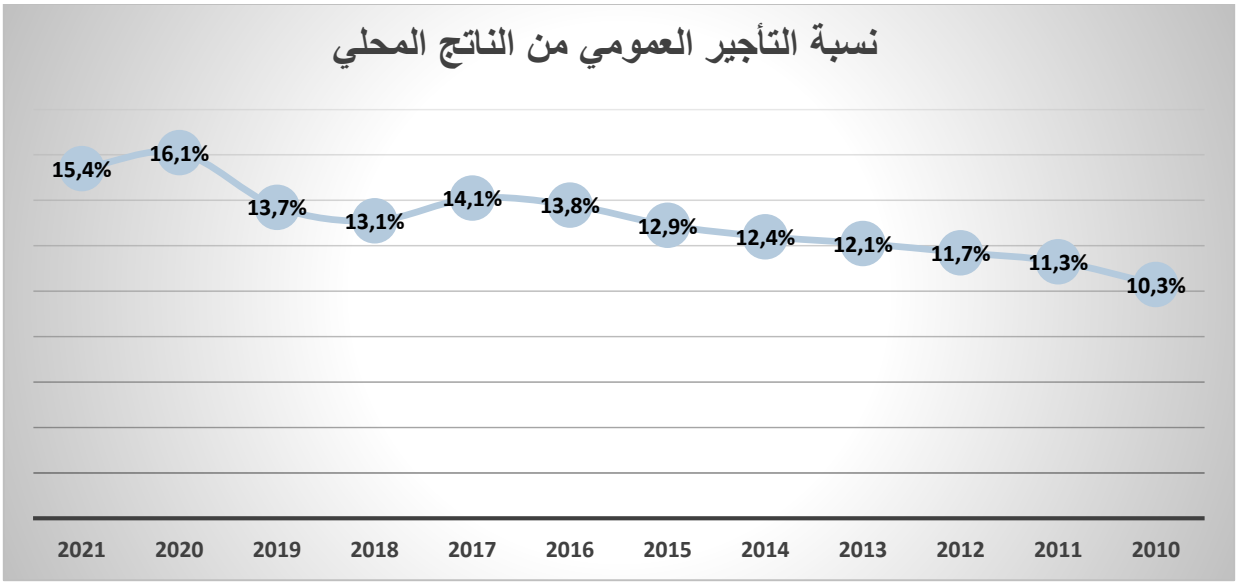

2) **نفقات التسيير:** شهدت إقتصادا بـ 390 م د أو 16.6 % إلى موفى ديسمبر 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 . كما شهدت هذه النفقات إنخفاضا بـ 219 م د أو 10% مقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021 .

3) **نفقات التدخلات:** شهدت زيادة صافية بـ 1360 م د أو 12.1 % وتميزت النفقات بعنوان التدخلات إلى موفى ديسمبر 2021 أساسا بـ :

✓ **التدخلات دون الدعم (-185م د) :** تميزت النفقات بعنوان التدخلات دون الدعم خاصة بـ :

- المساعدات الإستثنائية للعائلات المعوزة و محدودة الدخل 300 د لـفائدة 900.000 عائلة (270 م د) ممولة عن طريق قرض من البنك الدولي.
- منح قروض لأصحاب المشاريع المتضررة من جائحة كوفيد-19 من طرف البنك التونسي للتضامن (20 م د) .
- نفقات دعم صندوق الصحة العمومية (55 م د) للوصول لمبلغ 100 م د مقابل 45 م د مسجلة في قانون المالية 2021.

✓ **نفقات الدعم (+1545 م د):**

- حيث تطورت نفقات **دعم المحروقات** من 1470م د في موفى ديسمبر 2020 إلى 3327 م د في موفى ديسمبر 2021 أي زيادة بـ 1857م د ، وهو نفس المبلغ المنصوص عليه في قانون المالية التعديلي. وتعود هذه الزيادة إلى الإرتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط (معدل 70.7 $ للبرميل خلال سنة 2021 مقابل 41.6 $ للبرميل خلال سنة 2020) وذلك بالرغم من الترفيع في أسعار البيع للعموم في إطار آلية التعديل الأوتوماتيكي للأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم رصد مبلغ 401 م د لدعم المحروقات في قانون المالية الأصلي وقد تم إحتسابه على أساس فرضيات سعر النفط 45 دولارا للبرميل و سعر صرف الدولار 2.800 دينارا. وبعد الإرتفاع المسجل في أسعار النفط خلال 2021 تمت مراجعة هذه الفرضيات في قانون المالية التعديلي و إعتماد معدل 70 دولار للبرميل وسعر صرف الدولار بـ 2.800 دينارا.

- أما في ما يخص **دعم المواد الأساسية** فقد عرفت تقلصا بـ 216 م د (2416 م د في موفى ديسمبر من سنة 2020 مقابل 2200 م د في موفى ديسمبر 2021) وهو نفس المبلغ المسجل في قانون المالية التعديلي والأصلي لسنة 2021.
- كما تم رصد 504 م د لدعم النقل إلى موفى ديسمبر 2021 مقابل 600 م د من نفس الفترة من سنة 2020.

4) **نفقات الاستثمار والعمليات المالية:** شهدت ارتفاعا قدره 441 م د أو 10 %

5) **نفقات التمويـــل:** شهدت تراجعا بـ 41.4 م د أو 1.1%.

II. تكاليف الخزينـــة

بلغت تكاليف الخزينة الى موفى السداسي الثاني من سنة 2021 حوالي 21307 م د مقابل 18343 م د في نفس الفترة من سنة 2020 أي زيادة صافية بـ2964 م د أو 16.2% موزعة كما يلي:

- ✓ تسديد أصل الدين الداخلي (+1844 م د)،
- ✓ تسديد أصل الدين الخارجي (+1854م د)،
- ✓ تمويل عجز الميزانية (- 705 م د)،
- ✓ قروض و تسبقات الخزينة (-29 م د).

تكاليف الخزينة

	2019	2020	2021 ق م ت	2021 نتائج	نسبة الإنجاز
تسديد أصل الدين	**6397**	**7398**	**11129**	**11097**	**100%**
أصل الدين الداخلي	1163	3108	4953	4952	100%
أصل الدين الخارجي	5234	4290	6176	6144	99%
تمويل العجز بإعتبار الهبات و المصادرة	**3593**	**10400**	**9792**	**9695**	**99%**
قروض و تسبقات الخزينة	**100**	**545**	**150**	**516**	**344%**
تكاليف الخزينة	**10090**	**18343**	**21071**	**21307**	**101%**

عجــز ميزانيــة الدولـة

و بناءا على ما سبق، أفضى تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر 2021 إلى عجز دون اعتبار مداخيل الهبات الخارجية والمصادرة في حدود 9789 م د أو 7.5% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 11229م د أو 9.4% من الناتج المحلي الاجمالي في نفس الفترة من سنة 2020 أي تحسن لعجز ميزانية الدولة بما قيمته 1440 م د. وباعتبار موارد الهبات والمصادرة، ينخفض هذا العجز الى 9695 م د أي 7.4% من الناتج.

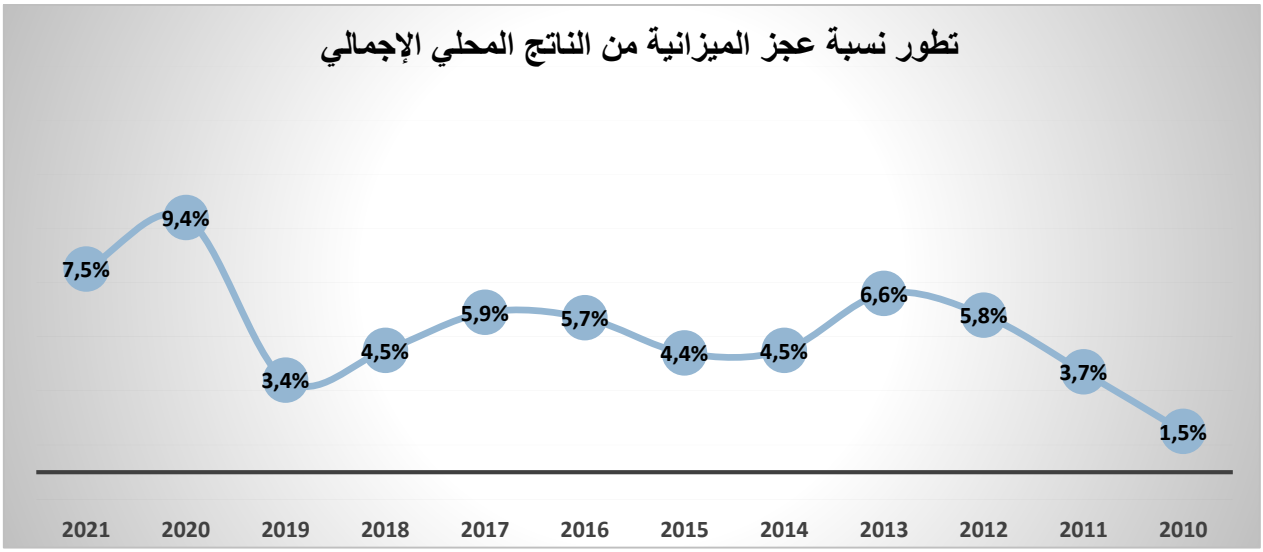

❖ حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي الى موفى السداسي الثاني من سنة 2021 حوالي 103679 م د مقابل 93040 م د في نفس الفترة من سنة 2020 أي زيادة بـ 10639 م د أو 11.4% .

هيكلة حجم الدين العمومي

	2019	2020	2021	
		نتائج	ق م ت	نتائج
حجم الدين العمومي الداخلي	24 727	31 754	40 061	40 819
المناب	29,7%	34,1%	37,1%	39,4%
حجم الدين العمومي الخارجي	58 606	61 287	67 783	62 860
المناب	70,3%	65,9%	62,9%	60,6%
مجموع حجم الدين العمومي	**83 334**	**93 040**	**107 844**	**103 679**
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	**68,0%**	**77,8%**	**85,6%**	**79.2%**

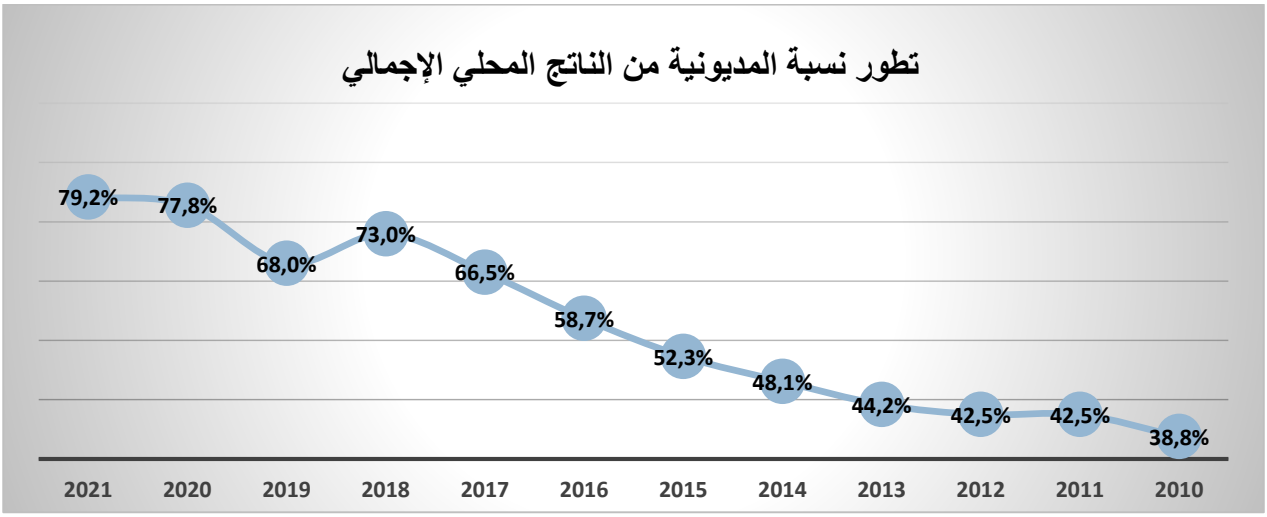

و تتوزع هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات الأجنبية كما يلي: